قياس أثر الإستدامة المالية في اقليم كوردستان-العراق (دراسة مالية فلسفية*)

الباحث : محمد جبارحمدعلي
الاستاذ المساعد الدكتور ايوب انورحمد سماقه بي
كلية الإدارة والاقتصاد – قسم الاقتصاد – جامعة صلاح الدين – أربيل

تواريخ البحث
تاريخ تقديم البحث : 2023/5/25
تاريخ قبول البحث :2023/6/5
تاريخ رفع البحث على الموقع:
2023/12/15

المستخلص :

تم إستخدام مفهوم الإستدامة في مجال المالية العامة في منتصف الثمانينات من القرن العشرين في كثير من البحوث التجريبية، التي آنبرت القياس وتحديد مؤشرات الإستدامة في السياسة المالية لكثير من الدول المتقدمة ، إذ أصبحت إستدامة المالية من أكثر المواضيع جدلا لانها تعبر عن التحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها عملية التنمية الاقتصادية للدولة ، مشكلة البحث هو عدم وضوح تقدم في الاستدامة المالية في اقليم كوردستان العراق. وعلى الضوء هذا يقوم البحث بتحليل ضعف استدامة المالية في اقليم كوردستان-العراق ، ونتيجة لذلك استهدف البحث إلى بيان تحديد ضعف الاستدامة المالية ، وتأتي اهمية البحث من اهمية دور الاستدامة المالية في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة وكذلك إبراز وإظهار ضعف أو نجاح الاستدامة المالية في اقليم كوردستان العراق، يستند البحث الى فرضية مفادها:أن هناك ضعف في تحقيق الاستدامة المالية في اقليم كوردستان العراق . ومن خلال نتائج البحث" ثبت وجود ضعف في تحقيق الاستدامة المالية ، وهذا يعني عدم تحقيق الاستدامة المالية بل اكثر من ذلك هناك العجز المستدام والدين المستدام في اقليم كوردستان العراق ، وأخيراً أوصى البحث بمجموعة من التوصيات الهامة، منها، ضرورة تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في الأقليم كوردستان العراق بما يحقق الاستدامة المالية وتقليص عجز الموازنة العامة.وضرورة تنويع الموارد الاقتصادية للأقليم من خلال دعم الاستثمار في الموازنة من اجل ترشيد النفقات غير الضرورية ، و زيادة حجم الإنفاقات الاستثمارية على المشاريع الاقتصادية ، والقضاء على الفساد لتقليل العجز وسداد الديون وإعادة جميع الإيرادات إلى خزينة الدولة.

الكلمات المفتاحية للبحث / الأستدامة المالية – العجز المستدام

* بحث مستل من رسالة الماجستير والموسومة (تحليل العلاقة بين الاستدامة المالية و التنمية المستدامة مع اشارة خاصة لحالة اقليم كوردستان - العراق).

Measuring the impact of financial sustainability in the Kurdistan Region - Iraq (philosophical financial study)

Researcher: Mohammad Jabbar Hamad Ali

Assit. Prof. Dr Ayub A.Hamad smaqae

College of Administration and Economics

Salahaddin Universty/Erbil

Abstract :

The concept of sustainability was used in the field of public finance in the mid-eighties of the twentieth century in a lot of empirical research, which led to the measurement and identification of indicators of sustainability in fiscal policy for many developed countries, as financial sustainability became one of the most controversial topics because it reflects future challenges that could Facing the process of economic development of the state, the research problem is the lack of clarity of progress in financial sustainability in the Kurdistan Region of Iraq. In light of this, the research analyzes the weakness of financial sustainability in the Kurdistan Region-Iraq, and as a result the research aimed to identify the weakness of financial sustainability. Iraq, the research is based on the hypothesis that: There is a weakness in achieving financial sustainability in the Kurdistan Region of Iraq. And through the results of the research, "it was proven that there is a weakness in achieving financial sustainability, and this means not achieving financial sustainability, but more than that there is a sustainable deficit and sustainable debt in the Kurdistan Region of Iraq, and finally the research recommended a set of important recommendations, including, the need to achieve financial and economic stability in the region Iraqi Kurdistan in order to achieve financial sustainability and reduce the general budget deficit. And the need to diversify the economic resources of the region by supporting investment in the budget in order to rationalize unnecessary expenditures, increase the volume of investment expenditures on economic projects, and eliminate corruption to reduce the deficit, pay off debts and return all revenues to the treasury Country.

Keywords for research / financial sustainability - sustainable deficit.

المقدمة :

تم إستخدام مفهوم الإستدامة في مجال المالية العامة في منتصف الثمانينات من القرن العشرين في كثير من البحوث التجريبية، التي آنبرت القياس وتحديد مؤشرات الإستدامة في السياسة المالية لكثير من الدول المتقدمة ، إذ أصبحت الأستدامة المالية من أكثر المواضيع جدلاً لانها تعبر عن التحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها عملية التنمية الاقتصادية للدولة، نتيجة لتصاعد مستويات العجز والدين الناشئ عن الإفراط في الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي و الاستثماري، وتنشأ التحديات المستقبلية التي قد يواجهها اقتصاد الأقليم نتيجة ارتفاع وتراكم العجز والديون من النفقات العامة المفرطة ، والتي سيتعين على الأجيال الحالية والمقبلة أن تتحملها بطريقة تقلل من رفاهيتها.

أهمية البحث:

تستند أهمية البحث الى إبراز اهمية و دور الاستدامة المالية في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة وكذلك إبراز وإظهار فشل او نجاح الاستدامة المالية في اقليم كوردستان- العراق

مشكلة البحث: عدم وجود تقدم و تطور في الأستدامة المالية و عدم تحقيقها في اقليم كوردستان- العراق.

هدف البحث: يهدف البحث الى تحقيق نجاح دائم و مستمر في تحقيق الاستدامة المالية في اقليم كوردستان-العراق.

فرضية البحث: يستند البحث الى اثبات أو نفي الفرضية التالية: هناك ضعف في تحقيق الاستدامة المالية في اقليم كوردستان- العراق . وهذا يعني عدم تحقيق الاستدامة المالية فضلاً عن العجز المستدام والدين المستدام في اقليم كوردستان- العراق.

الإجراءات المنهجية للبحث:

1-نوع البحث : يعد البحث من الأبحاث الوصفية التحليلية التي تهتم بجمع البيانات عن الاستدامة المالية في اقليم كوردستان العراق ، وتحليلها للخروج بنتائج محددة حولها.

2-**المنهج المستخدم:** تعتمد هذه البحث على منهج المسح الاقتصادي عن طريق تطبيق مؤشرات الاستدامة المالية لأجل اثبات وجود فرض الاستدامة المالية ام هناك فشل في تحقيقها في اقليم كوردستان-العراق.

3-مجالات البحث:

-المجال المكاني: اقليم كوردستان العراق.

-المجال الزمني: حسب توفر البيانات الموجودة .

خطة البحث: ولغرض الوصول إلى هدف البحث والتحقق من الفرضية الموضوعة فقد تم تقسيم البحث الى محورين :ناقش المحور الأول مفهوم الاستدامة المالية، وعالج المحور الثاني تطبيق مؤشرات الاستدامة المالية .وانتهى البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: الاطار النظري و المفاهيمي للأستدامة المالية

اولاً: مفهوم الاستدامة المالية Financial Sustainability:

يعرف (International Monetary Fund) (صندوق النقد الدولي) الاستدامة المالية بأنها الوضعية التي يكون فيها المقترض قادر على خدمة ديونه دون الحاجة إلى إحداث تغييرات جوهرية في ميزان النفقات والإيرادات مستقبلاً (IMF,2002,5). وتشير اللجنة الأوربية (European Comision) الاستدامة المالية بأنها تعكس قدرة الحكومة على تحمل العبء المالي لديونها في المستقبل، فالسياسة المالية ليست مستدامة إذا كانت تنطوي على تراكم مفرط للديون وخدماته على مر الزمن(EU,2012,1)و عرفة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(Organisation for Economic Co-operation and Development): أن الاستدامة المالية هي امكانية تحقيق بقاء النسبة بين الناتج المحلي الإجمالي إلى الدين ثابتة ، وان النسبة تعود الى معدلاتها الطبيعية في حال زوال المؤثرات الخارجية او الاحداث الطارئة (OECD,1990,79).فضلا عن تعدد التعاريف التي تناولت موضوع الاستدامة المالية الا انه يمكن القول بأنها تتفق جميعا على أن الشرط الأساسي لضمان استدامة المالية العامة يتمثل في تقييم مدى قدرة الدولة على الاستمرار في تنفيذ السياسات التي حددتها ماليتها العامة وتمويل برامج الإنفاق العام المختلفة دون التعرض لحالات التعثر المالي (Financial Distress) والعجز عن السداد (محمد وحسين ،2016 ، 147).

ثانياَ: مفهوم فشل الاستدامة المالية:

أن الإستدامة المالية مرتبطة بتحقيق قيد الموازنة الزمني ، وهو الذي ينظر للدين العام من منظور الإستدامة المالية ، أي تحديد حجم الدين العام الذي لا يؤثر على القدرة المالية للحكومة على سداد هذا الدين ، وقد أسس لهذا الفكر روبرت بارو(Robert Barro) (1974م) مؤسس (المكافيء الريكاردي) (Ricardian Equivalence Hypothesis). إذ رأى أن شرط تحقق الإستدامة هو أن يكون معدل النمو داخل الإقتصاد أكبر من معدل الفائدة على الدين العام لضمان السيطرة على حجم الدين العام في المستقبل ، ففي حالة عدم تحقيق ذلك ستلجأ الحكومة للإستدامة من أجل سداد مدفوعات الدين وسيستمر حجم الدين في التضاعف ، ومن ثم ففي حالة إرتفاع معدل النمو الإقتصادي عن سعر الفائدة على الأذون، تكون نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في الحدود الآمنة ، وتستطيع الحكومة التوسع في إصدار الأذون وزيادة حجم الدين العام لتمويل الإنفاق العام دون الحاجة إلى زيادة الضرائب. (صفوت و حسين،2017، 11)

إذ تتوقف إستدامة الدين العام على قدرته في الحفاظ على الحالة المستقرة الكفوءة للاقتصاد وهي حالة الإقتصاد عندما ينمو بنفس معدل نمو السكان ، وتتحقق فيه القاعدة المثلى للنمو ، إذ تعظم منفعة الجيل الحالي دون الإنتقاص من منفعة الأجيال في المستقبل ، وخلاصة القول ، يختلف مفهوم الإستدامة الإقتصادية عن مفهوم الإستدامة المالية للدين العام ، إذ لاتتوقف إستدامة الدين العام في المقدرة على الوفاء بالإلتزامات المالية فقط ، وإنما من خلال القدرة على الحفاظ على الحالة المستقرة الكفوءة للإقتصاد.(الريفي ،2014 ، 54)

يرتبط النمو الإقتصادي بعلاقة طردية مع الإستدامة المالية وتكون هذه العلاقة من خلال قدرة النمو الإقتصادي في رفع مستويات الدخل ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية، وهذا مايؤدي إلى تقليل الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة من جهة ، ورفع معدلات الإستهلاك والإدخار والإستثمار من جهة أخرى ، الأمر الذي يعني عدم الحاجة إلى الإنفاق التعويضي من الحكومة الذي غالباً مايمول عن طريق الدين العام(Public Debt) ومن ثم الإتجاه نحو الإستدامة المالية ، والعكس صحيح في حالة تراجع معدلات النمو الإقتصادي، والذي يخضع لمجموعة من المتغيرات منها التأثير المباشر للإستثمار الخاص والإستثمار الحكومي، والإستخدام المرتبط بمبادرات القطاع الخاص .(Ronald,Markus,1999,6)

والتنمية المستدامة تحتاج الى التمويل المستمر والمستقر والمؤكد لأجل ديمومة التنمية ،والاستدامة المالية يعني وجود الفائض و عدم وجود العجز والديون وهذا يعني خلق نوعاً من الاستدامة المالية،اي استمرار الفائض والحفاظ على الانفاق الجاري والايرادات المختلفة لفترة طويلة ،اي تورث فائض ،وهذا بدوره يؤدي الى استمرار واستدامة تمويل التنمية من اجل الوصول الى التنمية المستدامة اي تورث التنمية وتقدم وازدهار الفائض ولا تورث ديون والعجز للاجيال القادمة (صالح،3،2021).

ان هناك اعتماداً المتبادلاً بين الاستدامة المالية والتنمية المستدامة اي العلاقة المتبادلة والايجابية بين الاستدامه المالية والتنمية المستدامة ، لان التنمية المستدامة تؤدى الى زيادة التراكم الرأس مالي واستمرارالفائض والحفاظ على الانفاق الجاري والايرادات المختلفة لفترة طويلة، اي تورث فائض وهذا بدوره يؤدي الى استمرار واستدامة تمويل التنمية اي استمرار و استدامة الموارد المالية هذا من جهة، ومن جهة اخرى الاستدامة المالية تؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

واخيرا يمكن القول ان الاستدامة المالية هي قدرة الحكومة في الحفاظ علي الانفاق الجاري والايرادات المختلفة لفترة طويلة.دون أن تتهددها حالات من الاعسار المالي أو الاخفاق او ظهور مطلوبات تعيق التزامات الحكومة (صالح،1،2021) و فشل الاستدامة المالية لاتورث للجيل القادم التنمية والتقدم والازدهار والفوائض المالية و تورث له ديون وعجز.ومن اجل وصول الى تحديد فلسفة العلاقة بين فشل الاستدامة المالية و تحقيق الاستدامة المالية نستعين بالجدول التالي:

الجدول(1) العلاقة بين فشل الاستدامة وتحقيق الاستدامة المالية

ت	حالة فشل الاستدامة المالية	حالة الاستدامة المالية
1	لا تورث التنمية و التقدم و الازدهار.	الحفاظ على الانفاق الجاري و الايرادات المختلفة لفترة طويلة.
2	تورث العجز في الموازنة	تورث الفائض في الموازنة.
3	تورث الديون للاجيال القادمة	عدم اللجوء الى الدين الخارجي و لاتورث الديون الى الاجيال القادمة
4	تورث العجز للاجيال القادمة و بشكل مستمر	لاتورث العجز للأجيال القادمة
5	عدم الحفاظ و هدر الموارد بشكل العام (الموارد الطبيعية،الموارد المالية،الموارد المادية،الموارد البشرية)	الحفاظ على الموارد المالية وعدم هدرها
6	التنمية المستدامة تحتاج الى التمويل الطويلة الاجل من أجل استمرار التنمية في حالة الفشل الاستدامة لاتحقق التنمية المستدامة.	الاستدامة المالية هو ضمان استمرار و ديمومة التنمية المستدامة.
7	أن يكون هناك معدل النمو الدخل أقل من معدل الفائدة على الدين العام وهذا يعني عدم الضمان والسيطرة على حجم الدين العام في المستقبل.	يجب أن يكون حجم الدين العام لايؤثر على القدرة المالية للحكومة على سداد هذا الدين

المصدر: من عمل الباحثين.

المحور الثانى: الاطار التحليلي لمؤشرات الاستدامة المالية :

أولاً:مؤشرات الاستدامة المالية financial sustainability indicators :

1- المؤشر التقليدي لصندوق النقد الدولي في تقييم اوضاع الاستدامة المالية The traditional indicator of the International Monetary Fund in assessing the conditions of financial sustainability:

ان صندوق النقد الدولي يقوم بتقييم الاستدامة المالية مستندة على مبدا سيادة اليقين التام بالمتغيرات الاقتصادية الكلية والتوافق مع تحقق قيد الموازنة الحكومية فالدين العام في الفترة الحالية يتم سداده بواسطة توليد الفوائض الأولية في الموازنة العامة في الفترة التالية فقد اظهر سعر الفائدة الحقيقي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي اهمية في التأثير على نسبة الدين العام الى الناتج المحلي ، فالدولة التي لها معدلات نمو مرتفعة قد تحقق فائض اولي منخفض نظرة الان النمو المتزايد يستطيع أن يقوم بسداد اعباء الدين العام ، وتحقق هذه النسبة الاستدامة المالية اذا كان اتجاه الدين لا ينمو زمنيا ،لايمكن تحقيق الاستدامة المالية بسبب استمرار و أزدياد الديون في الأقليم. (الحسني و سالم ،2020، 22).

2- مؤشرات الإقتدار المالي(Indicators of financial ability): تقيس هذه المؤشرات مدى قدرة الحكومة من خلال موازنتها على مواجهة مخاطر تزايد الديون أو أي أحداث طارئة في المستقبل، بمعنى آخر فإن هذه المؤشرات تستخدم لقياس مدى قدرة المال العام وقدرة المالية العامة في مواجهة مشكلة الديون في المستقبل.(الاعرجي و السلطاني ،2021، 39).

و يتم قياس هذه المؤشرات بالطرق التالية:

أ- مدى تناسب معدل نمو الإيرادات والنفقات: تعكس الأزمة المالية المستمرة للدولة نفسها في استمرار عجز الموازنة، وحيث إن الدولة تعتمد في تمويل هذا العجز أو الجزء الأكبر منه على المساعدات الخارجية، فإن الوزن النسبي للإيرادات العامة يتطور بتطور هذا الدعم من خلال الزيادة و الانخفاض.

ب- مدى تناسب سعر الفائدة على الدين العام مع معدل نمو الدين العام: يمكن الاستفادة من هذا المؤشر من خلال المقارنة بين معدل الفائدة ومعدل نمو الدين العام، حيث يدل على زيادة سعر الفائدة أو تساويها مع معدل نمو الدين العام على الرشد في إدارة الدين العام وإمكانية كبح جماحه، أما لو قل سعر الفائدة عن معدل النمو في الدين العام، فإن هذا يشير إلى إمكانية الوصول لمرحلة الخطر. (الريفي،46،2014)

3- **مؤشر اختبار الملاءة المالية (solvency test):** إن التأكد من تحقق شرط الملاءة يعد من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس الاستدامة المالية، وذلك من خلال مقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية (الايرادات العامة مطروح منها النفقات العامة) بالقيمة الاسمية للدين العام وخدماته المتراكمة في نهاية الفترة، وذلك وفق شرط المتراجحة التالية:

$$(1\text{-}i) \times NDt \leq \sum (Rt\text{-}Gt) / (1+i)^t$$

حيث: Gt الأنفاق الحكومي ، Rt الايرادات الحكومية ، i معدل الفائدة ، NDt القيمة الأسمية لرصيد الدين في نهاية السنة t.

وبناء عليه فان شرط الملاءة يتحقق إذا كانت القيمة الحالية للتدفقات النقدية (الايرادات العامة مطروح منها النفقات العامة) أكبر او يساوي القيمة الاسمية للدين العام عند نهاية الفترة (t) إضافة إلى فوائده المتراكمة.(احمد ،2021، 24)

4- **مؤشر منهج الدخل الدائم لاختبار الاستدامة المالية في اقتصاد نفطي (The permanent income approach to testing financial sustainability in an oil economy):**

يعد منهج الدخل الدائم من أهم مؤشرات قياس الاستدامة المالية انطلاقاً من فرضية الدخل الدائم للاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان (Milton Friedman)، والتي تنص على أن الفرد لا يحدد اختياراته بناءً على دخله الجاري وإنما على دخله الدائم المتوقع، وينطبق ذلك على الحكومات، فالدخل الدائم للدولة النفطية يتحدد بتقدير مدى قدرة إيراداتها في تغطية نفقاتها في المدى الطويل، واستدامة المالية العمومية في الاقتصاديات النفطية تقوم على أساس فك ارتباط الموازنة عن تقلبات أسعار النفط على الأقل في المدى المتوسط بما يتناسق مع أهداف السياسة المالية في المدى الطويل .إن تطبيق هذا المدخل يقتضي أن تضمن الدولة استمرارية الدولة في سياستها الانفاقية بحيث لا تتجاوز نفقاتها القيمة السنوية للإيرادات المستقبلية المتوقعة، ويعني ذلك الحصول على قروض مسبقة عندما يتجاوز الدخل الدائم من الموارد الطبيعية الإيرادات الفعلية منها، أو الادخار عندما تتجاوز الإيرادات الفعلية للدخل الدائم.(دعاس و رقوب ،2019، 117).

5- مؤشر نسبة الدين العام المحلي الى الناتج المحلي الإجمالي (Indicator of the ratio of the domestic public debt to the gross domestic product):

يقصد بالدين العام المبالغ التي تلتزم بها إحدى الوحدات العامة في الدولة للغير نتيجة اقتراضها هذه المبالغ لتمويل العجز في الموازنة مع التعهد بالسداد بعد مدة ودفع فائدة على رصيد الدين حسب شروط إنشاء هذا الدين . أما الناتج المحلي الاجمالي فهو مجموعة القيم السوقية النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة. (قروف و العمراوي ،2020، 114).ويعد هذا مؤشر مؤشراً استرشادياً لتقيم الموقف المالي لأي دولة أو إقليم، وبالاسترشاد بمعايير اتفاقية ماستريخت(Maastricht Convention) لدول الاتحاد الأوربي، التي اشترطت أن تكون نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي في حدود (60%) كشرط للانضمام الى وحدة النقد الأوربية (اليورو). ويتسم الموقف المالي وفقا لهذا المؤشر بعدم الاستدامة المالية في الحالات التالية: (سماقه يي و باداوه يي ،2015، 81).

أ- اذا ارتفعت نسبة الدين للناتج المحلي في الدولة عن نظيرتها في دول أخرى.

ب- إذا أسفرت نسبة الدين للناتج المحلي عن معدلات أعلى من معدلاتها التاريخية.

ت- إذا كان الحفاظ على استقرار نسبة الدين للناتج المحلي يحتاج الى تغيير كبير في السياسات المالية.

والجدول (2) يوضح مقدار الديون المستحقة على حكومة إقليم كردستان – العراق لسنوات (2015،2017،2019،2020،2021)

جدول (2) الدين الداخلي في اقليم كوردستان-العراق للمدة 2015-2021

السنة	المبلغ(ترليون دينار عراقي)
2015	19.445
2017	27.200
2019	31.900
2020	33.660
2021	37.395

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على:

- سماقةيي،ايوب انور حمد،باداوةيي،سردار عثمان ، (2015) تحليل الأستدامة المالية في اقليم كوردستان-العراق،مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية،المجلد17،العدد13.

-وزارة المالية و الاقتصاد لحكومة اقليم كوردستان،مديرية الموازنة العامة،البيانات الرسمية (غير المنشورة).

-بيان الرسمي من قبل رئيس الحكومة اقليم كوردستان-العراق في 22-5-2020.

-بيان الرسمي من قبل رئيس الحكومة اقليم كوردستان-العراق في 5-10-2020.

الشكل(1) توضيح حجم الدين العام في اقليم كوردستان-العراق

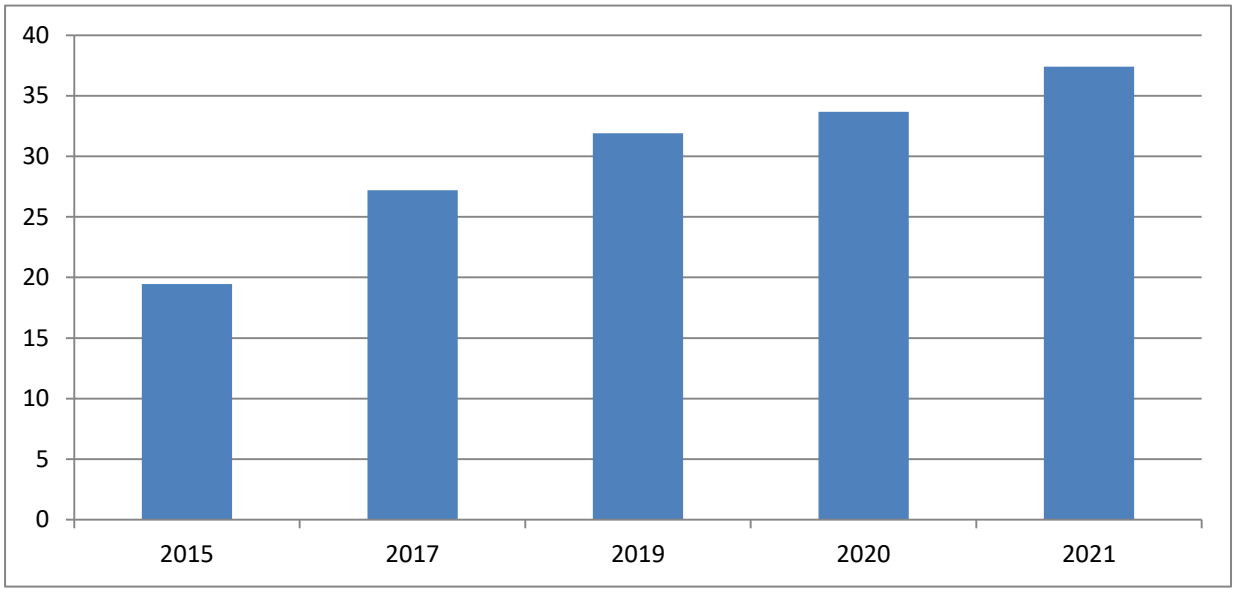

المصدر:من عمل الباحثين باعتماد على الجدول (2)

لعدم توافر البيانات الكافية على الناتج المحلي الاجمالي لم يستطع الباحث المقارنة مع الديون، لكن حسب الجدول (2) و الشكل البياني (1) يبين بأن الديون حكومة أقليم كوردستان في التزايد بشكل دائم أو مستمرة و ذلك بسبب تراكم الديون لرواتب الموظفين و البنوك التجارية و الشركات المقاولات المحلية و الشركات الاجنبية (النفطية)،يؤدي ذلك الى عدم التحقق من الاستدامة المالية في أقليم كوردستان و ذلك بسبب عدم قدرة حكومة الاقليم على سداد قروضها أو ديونها.

6- مؤشر الفجوة الضريبية (Tax Gap Indicator) :

حسب هذا المؤشر مستوى العبء الضريبي اللازم لتثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث يقيس الفجوة الضريبية بين نسبة الضريبة التي تحقق الإستدامة المالية ونسبة الضريبة الحالية. وتشير القيمة السلبية لهذا المؤشر إلى أن الضرائب الحالية منخفضة للغاية بحيث لا يمكنها تثبيت نسبة الدين إلى (GDP) في ضوء سياسات الإنفاق الحالية. وبالتالي يوضح لنا مقدار العبء الضريبي المطلوب لتحقيق الإستقرار في نسبة الدين الناتج في ضوء سياسات الإنفاق الحالية والمستقبلية المتوقعة. (Nigel & Richard,2000 ,8) ويتم احتساب هذا المؤشر وفق الصيغة الاتية:

نسبة الضريبة المستهدفة الى الناتج المحلي الإجمالي = نسبة الإنفاق العام الى الناتج (بدون مدفوعات الفوائد) + (سعر الفائدة الحقيقي – معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي) x نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي).(الحسني و سالم ،2020، 21).

لذلك فإن هذا المؤشر يساعد على رصد وتحليل تطور الحصيلة الضريبية بإعتبارها أحد المتغيرات الرئيسية في تنفيذ سياسات المالية العامة وتمويل أعباء الأنشطة الحكومية، بمعنى أوضح المؤشر يبحث في مدى مساهمة الضريبة في الايرادات العامة. إلا إنه لا يمثل شرطة كافية للحكم على إستدامة السياسات المالية للحكومة (قروف و العمراوي،2020 ، 114).الجدول (3) يوضح الاهمية النسبية للأيرادا الضريبية الى اجمالي الايرادات العامة في اقليم كوردستان-العراق للمدة (2008-2020)

جدول (3)

الاهمية النسبية للأيرادات الضريبية و الايرادات المحلية الى اجمالي الايرادات العامة في اقليم كوردستان-العراق للمدة (2008-2020)

السنوات	الايرادات الضريبية (مليون دينار)	الايرادات المحلية (مليون دينار)	اجمالي الايرادات بضمنها مدفوعات الحكومة المركزية(مليون دينار)	نسبة الضرائب الى الايرادات المحلية %	نسبة الضرائب الى الايرادات اجمالية %	نسبة الايرادات المحلية الى اجمالي الايرادات%
2008	141789	223609	6580784	63.40	2.15	3.40
2009	160129	375129	8283172	42.68	1.93	4.53
2010	196605	348679	10597176	56.38	1.85	3.29
2011	277318	1206000	12386000	22.99	2.23	9.74
2012	286134	596000	13200950	48.00	2.16	4.51
2013	263683	387431	15257849	68.06	1.73	2.54
*2014	319988	680024	*12417303	47.05	2.58	5.48
2015	310634	478987	9576758	64.85	3.24	5.00
2016	306756	397452	7462207	77.18	4.11	5.33
2017	294856	517493	9057407	56.98	3.26	5.71
*2018	365005	479508	*9810288	76.12	3.72	4.89
2019	581400	588138	10563169	98.85	5.50	5.57
*2020	462172	383102	*13911778	120.64	3.32	2.75

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على **(*) أرقام تقديرية من قبل دااائرة (موازنة العامة) في وزارة المالية لاحكومة اقليم كوردستان - العراق**

-وزارة المالية و الاقتصاد لحكومة اقليم كوردستان،مديرية الموازنة العامة، السجلات الرسمية و استمارة تقديرات الايرادات الموحدة لحكومة اقليم كوردستان ،البيانات الرسمية (غير المنشورة).

-سماقةي و باداوةي ،ايوب انور وسردار عثمان (2015)،تحليل الاستدامة المالية في اقليم كوردستان-العراق،بحث المنشور في مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية ،الجلد7،العدد 13.

-بيان مالي حكومة اقليم كوردستان-العراق للسنة 2015 و 2016

الشكل(2) تطور الايرادات الضريبية و المحلية في اقليم كوردستان-العراق للمدة (2008-2020)

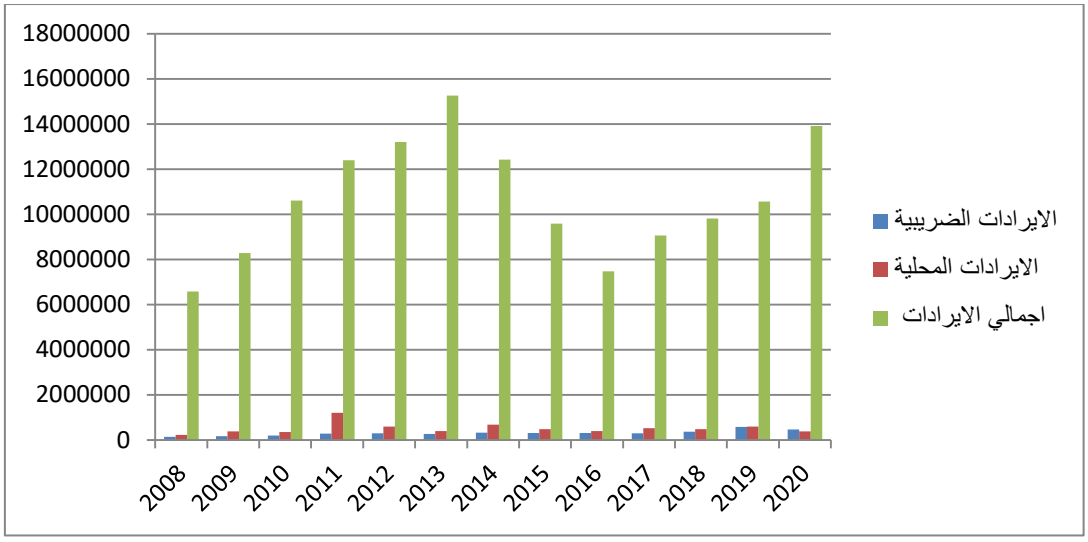

المصدر: من عمل الباحثين باعتماد على الجدول (3)

من بيانات الجدول (3) يتم ملاحظة استمارة تقديرات لإيرادات الموحدة لحكومة أقليم كوردستان والتي حصل عليها الباحث من وزارة المالية للمدة (2008-2020) بأن نسبة الضريبة تزداد تدريجياً وذلك لما يتطلبه سياسة المالية لحكومة إقليم ، وتأثيرها المباشر في زيادة الإيرادات المحلية. ومن الجدول اعلاه يتضح بأن الايرادات الضريبية قد أزدادة بشكل ملحوظ ويمكن ملاحظة ذلك في السنة (2008) اذ وصلت الى(141789) و نسبة الضرائب الى الايرادات المحلية قد وصلت الى (63.4%) النسبة بشكل ملحوظ في عام (2020)و الايرادات الضريبية ارتفعة الى (462172) و نسبة الضرائب (120.64%) الى الايرادات المحلية و هذا يوضح بأن تغيرات كبيرة قد حصل في السياسات المالية لدي حكومة اقليم كوردستان، ويمكن القول بأن ذلك يؤشر الى عدم تحقق الاستدامة المالية لدى حكومة الاقليم لأنه تغيير كبير في السياسات المالية.

7- مؤشر العجز الاولي (Primary disability indicator):

يعرف العجز الموازنة على أنه عدم توازن الإنفاق العام مع الايرادات العامة ، وهناك من ينظر إليه على أنه الحالة التي تكون فيها نفقات الدولة أكبر من إيراداتها، إذ يعتمد حساب هذا المؤشر على تقدير قيمة العجز أو الفائض الأولى للموازنة العامة من خلال حساب الفرق بين النفقات العامة بدون مدفوعات الفوائد و الإيرادات العامة بدون الفوائد المحصلة،.(مراد و عماد،2021، 135).ويمكن احتساب هذا المؤشر وفق الصيغة الأتية:

*نسبة العجز الأولى الى الناتج المحلي الإجمالي = (سعر الفائدة الحقيقي - معدل النمو الاقتصادي الحقيقي) × نسبة (الثروة) الايرادات الحكومية الى الناتج المحلي الإجمالي. (محمد، 2012، 41)

ومن اجل حساب هذا المؤشر نعتمد على تحليل هيكل النفقات العامة و الإيرادات العامة، لمعرفة نسبة العجز في الموازنة العامة:

أ- **النفقات العامة:**أن معدل تغير السنوي للنفقات العامة في اقليم كوردستان خلال المدة(1997-2002) تبلغ (10.4%) وتزداد هذا المعدل في عام 2003-2013 الى (42.4%) ، وهذا يعني أن هناك تزايد المستمر للنفقات العامة في اقليم كوردستان ، وهذا الزيادة ترجع للاسباب الحقيقية والمتمثلة ب (المالية و الادارية و السياسية والاجتماعية و الاقتصادية) والاسباب الظاهرية مثل زيادة عدد السكان التضخم تغير التعليمات المالية) . (سماقةيي، 54،2014) وقد انخفضت هذا المعدل في المدة(2014-2021) الى (12.1%) لكن أكبر من أن معدل تغير السنوي خلال المدة(1997-2002).

ب- **الايرادات العامة:**ان معدل النمو للايرادات العامة في اقليم كوردستان خلال المدة 1997-2002 فقد بلغ (12%) وازداد هذا المعدل في المدة(2003-2013) الى (45%) وهذا الزيادة في الايرادات العامة تعود الي مشاركة اقليم في الايرادات الحكومة المركزية بنسبة 17% والانفتاح الاقتصادي الفوضوي على العالم الخارجي و زيادة ايرادات المحلية في الاقليم، لكن الايرادت المحلية مثل الضرائب على الدخول والثروات والضرائب السلعية ورسوم والايرادات الرأسمالية والتحويلية رغم زيادة المستمرة لم تشكل سوى (4.2%) من الايرادات الاجمالية في اقليم كوردستان.(سماقةيي و باداوةيي،85،2015) وقد انخفض هذا المعدل الى (3.7%) في المدة (2014-2021)وذلك بسبب عدم استقرار الوضع الداخلي في العراق بشكل عام و كوردستان بشكل خاص و ذلك لظهور جماعة الداعش الارهابية ، وكذلك تدهور العلاقة بين حكومة اقليم كوردستان مع الحكومة الفدرالية الى ادنى و عدم أرسال الحصة المالية من قبل الحكومة الفدرالية الى الاقليم.

ت- **الموازنة العامة:** يمكن توضيح الموازنة العامة من خلال السلسلة الزمنية (1997-2021) للإيرادات والنفقات العامة مع حساب العجز ونسبته في الموازنة العامة لأقليم كوردستان والملخصة في الجدول الآتي:

الجدول (4) العجز المستدام في اقليم كوردستان للمدة 1997-2021

(مليون دينار)

السنة	الايرادات العامة	النفقات العامة	العجز في الموازنة	نسبة العجز في الموازنة %
1997	347402	444761	-97359	28.02
1998	463157	572680	-109523	23.65
1999	480637	585192	-104555	21.75
2000	408142	491947	-83805	20.48
2001	391861	506545	-114684	29.27
2002	548184	678204	-130020	23.72
2003	789956	896089	-106133	13.44
2004	2878345	2914617	-36272	1.26
2005	3222007	3651075	-429068	13.32
2006	4315702	4418818	-103116	2.39
2007	5982356	7847660	-1865304	31.18
2008	6580784	7628783	-1047999	15.93
2009	8283172	8857263	-574091	6.93
2010	10597176	11432176	-835000	7.88
2011	12386000	13950670	-1564670	12.63
2012	13200950	15245797	-2044847	15.49
2013	15257849	16942749	-1684900	11.04
2014*	12417303	21636133	-9218830	74.24
2015	9576758	13203700	-3626942	37.87
2016	7462207	8467041	-1004834	13.47
2017	9057407	11965562	-2908155	32.11
2018*	9810288	12602532	-2792244	28.46
2019	10563169	14294089	-3730920	35.32
2020*	13911778	15368197	-1456419	10.47
2021*	17260387	27066987	-9806600	56.82
معدل نسبة العجز في الموازنة (1997-2009)				17.7954
معدل نسبة العجز في الموازنة (2010-2021)				27.9833
معدل نسبة العجز في الموازنة (1997-2021)				22.6856

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على: (*) أرقام تقديرية من قبل دااثرة (موازنة العامة) في وزارة المالية لاحكومة اقليم كوردستان - العراق

-وزارة المالية و الاقتصاد لحكومة اقليم كوردستان،مديرية الموازنة العامة، السجلات الرسمية و استمارة تقديرات الايرادات الموحدة لحكومة اقليم كوردستان ،البيانات الرسمية (غير المنشورة).

-الحيدري،هيوا عثمان اسماعيل(2014)تحليل أثر تقلبات سعر الصرف الاجنبي في الموازنة العامة لأقليم كوردستان – العراق للمدة 1997-2013،رسالة ماجستير،قسم الاقتصاد،كلية الادارة و الاقتصاد،جامعة صلاح الددين –اربيل.

يبين الجدول (4) قيمة العجز المستدام في اقليم كوردستان و أن معدل نسبة العجز في الموازنة (1997-2021) بلغ (22.6856) وأن هنالك اتجاه عام (ارتفاع) في السلسلة الزمنية للإيرادات والنفقات العامة، كما يلاحظ أن هنالك زيادة ملحوظة في النفقات العامة مقارنة مع الإيرادات العامة واتساع الفجوة بينهما خصوصاً بعد عام (2014) وأن معدل نسبة العجز في الموازنة للفترة (1997-2009) بلغ (17.7954) في حين ارتفع المتوسط في الفترة (2010-2021) الى (27.9833) وكما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل (3) تطور الموازنة العامة في إقليم كوردستان خلال الفترة (1997-2021)

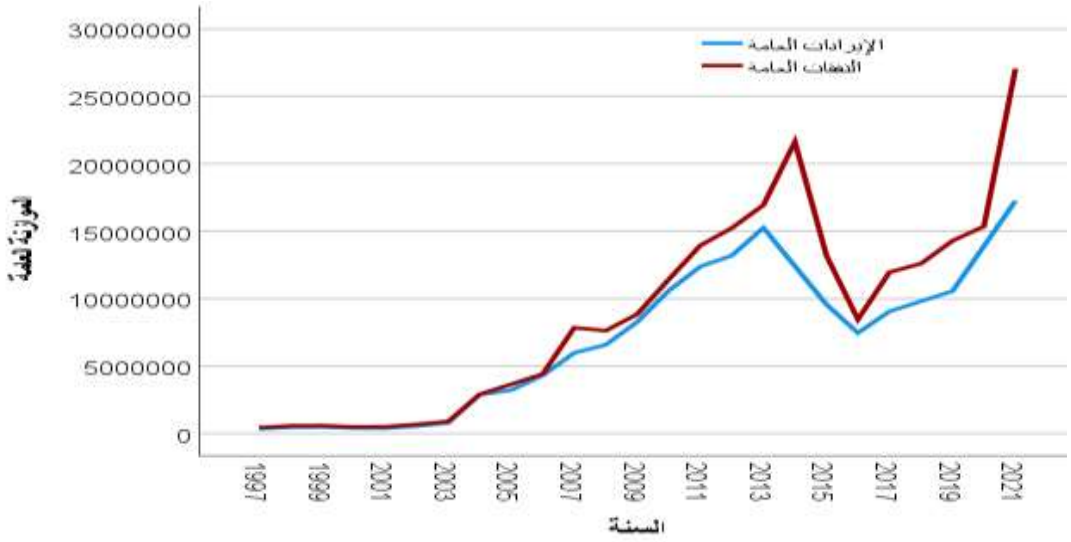

يمكن توضيح العجز ومعدل نسبة العجز في الموازنة (1997-2021) لأقليم كوردستان في الشكل (4) و (5).

الشكل (4) العجز في موازنة إقليم كوردستان

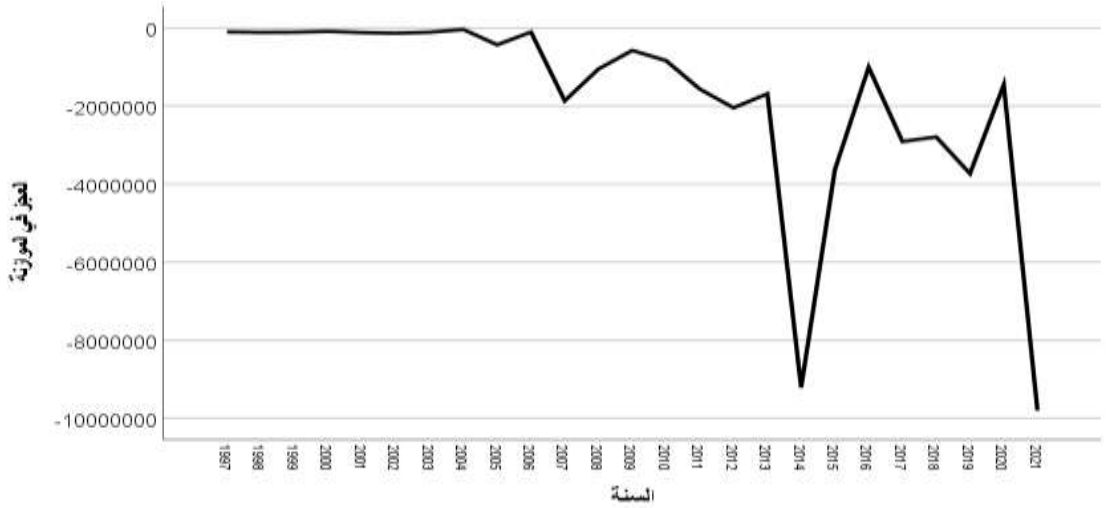

الشكل (5) متوسط نسبة العجز في موازنة إقليم كوردستان

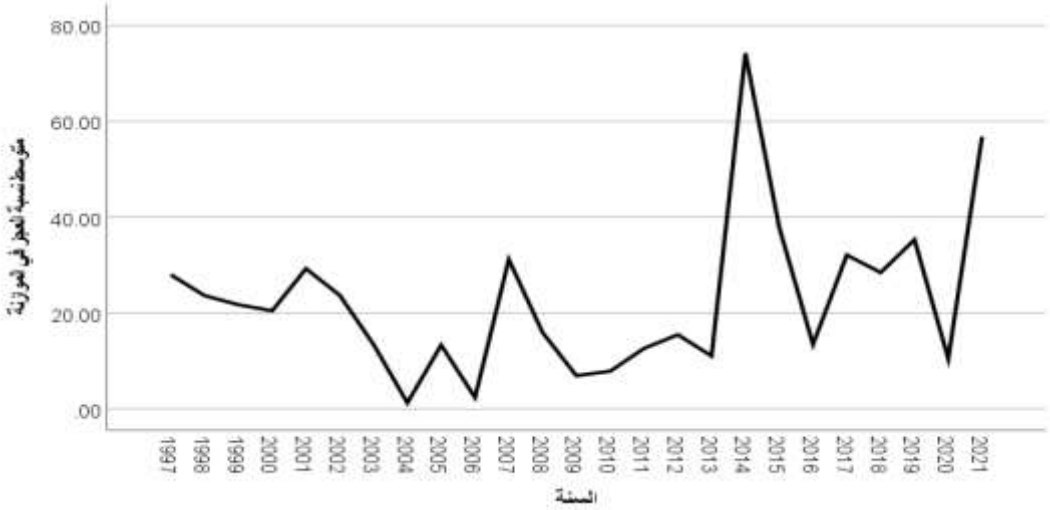

يوضح الشكل (4) و (5) أن ذروة العجز ومتوسط نسبة العجز في موازنة إقليم كوردستان كان في عام (2014) وبلغ (-9218830) و (74.24%) على التوالي، وأيضاً حصل في عام (2021) إذ بلغ (-9806600) و (56.82%) على التوالي.

ثانياَ: قياس الاستدامة المالية في إقليم كوردستان:

لتوضيح قابلية الاستدامة المالية ومدى تحققها في إقليم كوردستان سيتم تحليل الاستقرارية والتكامل المشترك لمتغيرات (العجز، الإيرادات والنفقات) في تحديد الاستدامة المالية من عدمها فضلاً عن تقدير نماذج السلسلة الزمنية للإيرادات والنفقات العامة، اعتمادا على الفترة (1997-2021) من خلال البرنامج MATLAB وكما يلي:

1- **تحليل الاتجاه العام:** تم إجراء اختبار الاتجاه العام لسلسلتي الإيرادات والنفقات العامة باستخدام اختبار ديكي-فوللر المعدل (Augmented Dickey-Fuller) الذي يرمز له اختصاراً (ADK) واختبار فيليبس-بيرون (Phillips-Perron) الذي يرمز له اختصاراً (P.P) وذلك لاختبار الفرضية الآتية:

فرضية العدم: يوجد اتجاه عام

الفرضية البديلة: لا يوجد اتجاه عام

فرضية العدم تنص على وجود اتجاه عام في السلسلة الزمنية (غير مستقرة) أو تتضمن جذر الوحدة ضد الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود اتجاه عام في السلسلة الزمنية (مستقرة) أو لا تتضمن جذر الوحدة مع إزاحة (Lag) تساوي (1)، والجدول (5) يلخص ذلك:

الجدول (5) اختبار الاتجاه العام

المتغيرات	الاختبار	إحصاءه الاختبار-t	قيمة-p	القيمة الحرجة	القرار
الإيرادات العامة	ADK	-2.6383	0.289	-3.6252	**هنالك اتجاه عام**
النفقات العامة		-2.3370	0.424	-3.6252	**هنالك اتجاه عام**
الإيرادات العامة	P.P	-1.7314	0.697	-3.6146	**هنالك اتجاه عام**
النفقات العامة		-2.1515	0.508	-3.6146	**هنالك اتجاه عام**

المصدر : البرنامج الأحصائي (MATLAB)

الجدول (5) يوضح وجود اتجاه عام في السلسلة الزمنية للإيرادات والنفقات العامة وذلك لأن إحصاءه اختبار-t لديكي-فوللر المعدل المطلقة كانت تساوي (2.6383 و2.3370) على التوالي وهي أقل من قيمتها الجدولية المطلقة (3.6252) وهذا ما تؤكده قيمة-p التي تساوي (0.289 و0.424) على التوالي وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05). إحصاءه اختبار فيليبس-بيرون المطلقة كانت تساوي (1.7314 و2.1515) على التوالي وهي أيضاً أقل من قيمتها الجدولية المطلقة (3.6146) وهذا ما تؤكده قيمة-p التي تساوي (0.697 و0.508) على التوالي وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05). وبالتالي يؤكد الاختبارين على قبول فرضية العدم التي تنص على وجود اتجاه عام في السلسلتين (غير مستقرة)

وأن هنالك عجز مستدام في موازنة إقليم كوردستان. من خلال أخذ الفرق الأول والثاني لبيانات سلسلتي الإيرادات والنفقات العامة وإعادة الاختبارات آنفة الذكر وتلخيص النتائج في الجدول (6) و (7) وكما يلي:

الجدول (6) اختبار الاتجاه العام بعد الفرق الأول

المتغيرات	الاختبار	إحصاءه الاختبار-t	قيمة-p	القيمة الحرجة	القرار
الإيرادات العامة	ADK	-1.9759	0.585	-3.6357	هنالك اتجاه عام
النفقات العامة		-2.7288	0.249	-3.6357	هنالك اتجاه عام
الإيرادات العامة	P.P	-2.4145	0.389	-3.6252	هنالك اتجاه عام
النفقات العامة		-3.2322	0.104	-3.6252	هنالك اتجاه عام

المصدر : البرنامج الأحصائي (MATLAB)

الجدول (6) يوضح وجود اتجاه عام في السلسلة الزمنية للإيرادات والنفقات العامة حتى بعد أخذ الفرق الأول للسلسلتين وذلك لأن إحصاءه اختبار-t لديكي-فوللر المعدل المطلقة كانت تساوي (1.9759 و2.7288) على التوالي وهي أقل من قيمتها الجدولية المطلقة (3.6357) وهذا ما تؤكده قيمة-p التي تساوي (0.585 و0.249) على التوالي وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05). إحصاءه اختبار فيليبس-بيرون المطلقة كانت تساوي (2.4145 و3.2322) على التوالي وهي أيضاً أقل من قيمتها الجدولية المطلقة (3.6252) وهذا ما تؤكده قيمة-p التي تساوي (0.389 و0.104) على التوالي وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05). وبالتالي يؤكد الاختبارين على قبول فرضية العدم التي تنص على وجود اتجاه عام في السلسلتين (غير مستقرة) حتى بعد أخذ الفرق الأول وأن هنالك عجز مستدام في موازنة إقليم كوردستان.

الجدول (7) اختبار الاتجاه العام بعد الفرق الثاني

المتغيرات	الاختبار	إحصاءه الاختبار-t	قيمة-p	القيمة الحرجة	القرار
الإيرادات العامة	ADK	-3.6363	0.051	-3.6463	هنالك اتجاه عام
النفقات العامة		-4.9492	0.004	-3.6463	لا يوجد اتجاه عام
الإيرادات العامة	P.P	-5.5667	0.000	-3.6357	لا يوجد اتجاه عام
النفقات العامة		-5.4377	0.002	-3.6357	لا يوجد اتجاه عام

المصدر : البرنامج الأحصائي (MATLAB)

الجدول (7) يوضح وجود اتجاه عام في السلسلة الزمنية للإيرادات العامة بعد الفرق الثاني وذلك لأن إحصاءه اختبار-t لديكي-فوللر المعدل المطلقة كانت تساوي (3.6363) وهي أقل من قيمتها الجدولية المطلقة (3.6463) وهذا ما تؤكده قيمة-p التي تساوي (0.051) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) بينما كانت النفقات العامة مستقرة في الاتجاه العام وذلك لأن إحصاءه اختبار-t لديكي-فوللر المعدل المطلقة كانت تساوي (4.9492) وهي أكبر من قيمتها الجدولية

المطلقة (3.6463) وهذا ما تؤكده قيمة-p التي تساوي (0.004) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05). إحصاءه اختبار فيليبس-بيرون المطلقة كانت تساوي (5.5667 و5.4377) على التوالي وهي أكبر من قيمتها الجدولية المطلقة (3.6357) وهذا ما تؤكده قيمة-p التي تساوي (0.000 و0.002) على التوالي وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05). وبالتالي يوجد اتجاه عام لسلسلة الإيرادات العامة حتى بعد الفرق الثاني بينما لا يوجد اتجاه عام في سلسلة النفقات العامة وبالتالي لا يوجد تكامل بين الإيرادات والنفقات العامة.

2. تحليل الاستقرارية حول التباين: تم إجراء اختبار الاستقرارية حول التباين لسلسلتي الإيرادات والنفقات العامة باستخدام اختبار ديكي-فوللر المعدل وفيليبس-بيرون والخاصان بالانحدار الذاتي (Autoregressive) مع إزاحة تساوي (1) أي اختبار الحد الثابت مضاف له انحرافات القيم عن المتوسط يساوي صفر أو لا يساوي صفر وذلك من خلال الفرضية الآتية:

فرضية العدم: السلسلة الزمنية غير مستقرة في التباين
الفرضية البديلة: السلسلة الزمنية مستقرة في التباين

فرضية العدم تنص على عدم وجود سلسلة زمنية مستقرة في التباين (والمعدل أيضاً) أو تتضمن جذر الوحدة ضد الفرضية البديلة التي تنص على وجود سلسلة زمنية مستقرة في التباين أو لا تتضمن جذر الوحدة وذلك من خلال استخدام الارتباط الذاتي مع إزاحة تساوي (1)، والجدول (8) يلخص ذلك:

الجدول (8) اختبار استقراريه التباين

المتغيرات	الاختبار	إحصاءه الاختبار-t	قيمة-p	القيمة الحرجة	القرار
الإيرادات العامة	ADK	0.6273	0.844	-1.9507	غير مستقرة في التباين
النفقات العامة		1.0109	0.912	-1.9507	غير مستقرة في التباين
الإيرادات العامة	P.P	1.1856	0.934	-1.9502	غير مستقرة في التباين
النفقات العامة		1.1369	0.923	-1.9502	غير مستقرة في التباين

المصدر : البرنامج الأحصائي (MATLAB)

الجدول (8) يوضح عدم وجود استقراريه في تباين السلسلة الزمنية للإيرادات والنفقات العامة وذلك لأن إحصاءه اختبار-t لديكي-فوللر المعدل كانت تساوي (0.6273 و1.0109) على التوالي وهي أقل من قيمتها الجدولية المطلقة (1.9507) وهذا ما تؤكده قيمة-p التي تساوي (0.844 و0.912) على التوالي وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05). إحصاءه اختبار فيليبس-بيرون كانت تساوي (1.1856 و1.1369) على التوالي وهي أيضاً أقل من قيمتها الجدولية المطلقة (1.9502) وهذا ما تؤكده قيمة-p التي تساوي (0.934 و0.923) على التوالي وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05).

وبالتالي يؤكد الاختبارين على قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود استقراريه في تباين السلسلة الزمنية للإيرادات والنفقات العامة، وعلى هذا الأساس سيتم إجراء التحويل اللوغاريتمي لبيانات السلسلة الزمنية للإيرادات والنفقات العامة لمعالجة عدم استقراريه السلسلتين في التباين.

3- **تحليل الاتجاه العام للبيانات المحولة:** بعد إجراء التحويل اللوغاريتمي على بيانات سلسلتي الإيرادات والنفقات العامة تم اختبار الاتجاه العام باستخدام اختبار ديكي-فوللر المعدل وفيليبس-بيرون مع إزاحة (Lag) تساوي (1)، والجدول (9) يلخص ذلك:

الجدول (9) اختبار الاتجاه العام للبيانات المحولة

المتغيرات	الاختبار	إحصاءه الاختبار-t	قيمة-p	القيمة الحرجة	القرار
الإيرادات العامة	ADK	-1.3584	0.845	-3.6252	**هنالك اتجاه عام**
النفقات العامة		-1.5004	0.799	-3.6252	**هنالك اتجاه عام**
الإيرادات العامة	P.P	-1.1426	0.899	-3.6146	**هنالك اتجاه عام**
النفقات العامة		-1.3515	0.849	-3.6146	**هنالك اتجاه عام**

المصدر : البرنامج الأحصائي (MATLAB)

الجدول (9) يوضح وجود اتجاه عام في السلسلة الزمنية للإيرادات والنفقات العامة المحولة وذلك لأن إحصاءه اختبار-t لديكي-فوللر المعدل المطلقة كانت تساوي (1.3584 و1.5004) على التوالي وهي أقل من قيمتها الجدولية المطلقة (3.6252) وهذا ما تؤكده قيمة-p التي تساوي (0.845 و0.799) على التوالي وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05). إحصاءه اختبار فيليبس-بيرون المطلقة كانت تساوي (1.1426 و1.3515) على التوالي وهي أيضاً أقل من قيمتها الجدولية المطلقة (3.6146) وهذا ما تؤكده قيمة-p التي تساوي (0.899 و0.849) على التوالي وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05). وبالتالي يؤكد الاختبارين على قبول فرضية العدم التي تنص على وجود اتجاه عام في السلسلتين (غير مستقرة) حتى بعد إجراء التحويل اللوغاريتمي عليها وأن هنالك عجز مستدام في ميزانية إقليم كوردستان. تم أخذ الفرق الأول والثاني لبيانات سلسلتي الإيرادات والنفقات العامة وإعادة الاختبارات آنفة الذكر وتلخيص النتائج في الجدول (10) و (11) وكما يلي:

الجدول (10) اختبا+ر الاتجاه العام بعد الفرق الأول للبيانات المحولة

المتغيرات	الاختبار	إحصاءه الاختبار-t	قيمة-p	القيمة الحرجة	القرار
الإيرادات العامة	ADK	-2.3989	0.396	-3.6357	**هنالك اتجاه عام**
النفقات العامة		-2.8271	0.205	-3.6357	**هنالك اتجاه عام**
الإيرادات العامة	P.P	-3.4461	0.070	-3.6252	**هنالك اتجاه عام**
النفقات العامة		-3.6711	0.046	-3.6252	**لا يوجد اتجاه عام**

المصدر : البرنامج الأحصائي (MATLAB)

الجدول (10) يوضح وجود اتجاه عام في السلسلة الزمنية للإيرادات والنفقات العامة حتى بعد أخذ الفرق الأول للسلسلتين المحولة وذلك لأن إحصاءه اختبار-t لديكي-فوللر المعدل المطلقة كانت تساوي (2.3989 و2.8271) على التوالي وهي أقل من قيمتها الجدولية المطلقة (3.6357) وهذا ما تؤكده قيمة-p التي تساوي (0.396 و0.205) على التوالي وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05). إحصاءه اختبار فيليبس-بيرون المطلقة للإيرادات العامة كانت تساوي (3.4461) وهي أيضاً أقل من قيمتها الجدولية المطلقة (3.6252) وهذا ما تؤكده قيمة-p التي تساوي (0.070) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، بينما للنفقات العامة إحصاءه اختبار فيليبس-بيرون المطلقة كانت تساوي (3.6711) وهي أكبر من قيمتها الجدولية المطلقة (3.6252) وهذا ما تؤكده قيمة-p التي تساوي (0.046) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) والتي تشير الى عدم وجود اتجاه عام لسلسلة النفقات العامة للبيانات المحولة مع الفرق الأول وبالتالي عدم وجود تكامل بين سلسلتي الإيرادات والنفقات العامة.

الجدول (11) اختبار الاتجاه العام بعد الفرق الثاني للبيانات المحولة

المتغيرات	الاختبار	إحصاءه الاختبار-t	قيمة-p	القيمة الحرجة	القرار
الإيرادات العامة	ADK	-4.1783	0.018	-3.6463	لا يوجد اتجاه عام
النفقات العامة		-5.3977	0.002	-3.6463	لا يوجد اتجاه عام
الإيرادات العامة	P.P	-7.1106	0.000	-3.6357	لا يوجد اتجاه عام
النفقات العامة		-6.6838	0.000	-3.6357	لا يوجد اتجاه عام

المصدر : البرنامج الأحصائي (MATLAB)

الجدول (11) يوضح عدم وجود اتجاه عام في السلسلة الزمنية للإيرادات والنفقات العامة بعد الفرق الثاني للبيانات المحولة وذلك لأن إحصاءه اختبار-t لديكي-فوللر المعدل المطلقة كانت تساوي (4.1783 و5.3977) على التوالي وهي أكبر من قيمتها الجدولية المطلقة (3.6463) وهذا ما تؤكده قيمة-p التي تساوي (0.018 و0.002) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05). إحصاءه اختبار فيليبس-بيرون المطلقة كانت تساوي (7.1106 و6.6838) على التوالي وهي أكبر من قيمتها الجدولية المطلقة (3.6357) وهذا ما تؤكده قيمة-p التي تساوي (0.000) لكليهما وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي لا يوجد اتجاه عام لسلسلة الإيرادات والنفقات العامة بعد الفرق الثاني للبيانات المحولة.

الاستنتاجات : من خلال هذه البحث يمكن استخلاص الاستنتاجات الاتية:

1- حسب النتائج والبيانات فأن مؤشر نسبة الدين العام المحلي الى الناتج المحلي الإجمالي يشير الى ان ديون حكومة أقليم كوردستان أخذه في ازدادات بشكل دائم أو مستمرة يؤدي ذلك الى عدم تحقق الاستدامة المالية في أقليم كوردستان و ذلك بسبب عدم قدرة حكومة الاقليم على سداد قروضها أو ديونها.

2- من خلال النتائج والبيانات المبينة لمؤشر الفجوة الضريبية يوضح بأن الايرادات الضريبية قد أزدادة بشكل ملحوظ و ذلك يؤشر الى عدم تحقق الاستدامة المالية لدى حكومة الاقليم لأنه تغيير كبير في السياسات المالية.

3- إن النتائج والبيانات الموضحة للمؤشر العجز الاولي يوضح بأن هنالك العجز المستدام في الموازنة العامة الاقليم كوردستان العراق، و هنالك اتجاه عام في السلسلة الزمنية للإيرادات والنفقات العامة، كما يلاحظ أن هنالك زيادة ملحوظة في النفقات العامة مقارنة مع الإيرادات العامة واتساع الفجوة بينهما خصوصاً بعد عام (2014).

من خلال النتائج المعروضة وحسب المؤشرات اعلاه، يوضح بأن لاوجود للاستدامة المالية، وان اقليم كوردستان العراق قد فشلت في تحقيق الاستدامة المالية ،و بناء علي النتائج المعروضة يشير الى تحقيق صحة الفرضية الدراسة ومفادها (**هناك فشل في تحقيق الاستدامة المالية في اقليم كوردستان العراق ، وهذا يعني عدم تحقيق الاستدامة المالية بل العكس هناك عجز مستدام والدين مستدام في اقليم كوردستان العراق)**

التوصيات

1- على الحكومة اعتماد خطة اقتصادية لتصحيح الوضع المالي والاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في الأقليم كوردستان- العراق بما يحقق الاستدامة المالية وتقليص عجز الموازنة العامة.

2- ضرورة تنويع الاقتصاد الاقليم من خلال تطوير كافة القطاعات الإنتاجية التي يتألف منها الاقتصاد الاقليم ، مثل الزراعة والصناعة والسياحة ، من أجل زيادة النمو الاقتصادي وتجنب تأثير الأزمات الخارجية على الاقتصاد الاقليم.

3- يجب على حكومة اقليم كوردستان تخصيص الميزانية السنوية و المصادقة عليها من البرلمان .من خلال تبني سياسة مالية فعالة لخفض النفقات الجارية عن طريق ترشيد النفقات غير الضرورية ، كسبب رئيسي لزيادة الدين العام وضعف الاستدامة المالية.

4- على الحكومة العمل على زيادة حجم الإنفاق الاستثماري على المشاريع الاقتصادية ، للمساهمة في بناء البنى التحتية اللازمة لتنويع مصادر الايرادات وقطاعات الإنتاج والاستثمار ، والتي تعمل على تجنب الدين العام ، لإيصال الاقتصاد الاقليم إلى الاستقرار الاقتصادي وتقليص العجز الكلي في الميزانية.

5- على حكومة إقليم كردستان تحسين علاقاتها السياسية مع الحكومة الفيدرالية بحيث يمكن للحكومة العراقية إرسال حصة إقليم كردستان..و إتباع سياسة مالية واضحة والقضاء على الفساد لتقليل العجز وسداد الديون وإعادة جميع الإيرادات إلى خزينة الدولة وعدم استخدام الممتلكات العامة لبعض الأشخاص في الاقليم.

6- ضرورة زيادة وتركيز الأبحاث على الاستدامة المالية ومراجعة تجربة الدول المتقدمة في هذا المجال ، لأهميتها في تصحيح السياسات المالية والاقتصادية للأقليم ، ووضع الخطط والحلول المناسبة ، وتحديد المسار المستقبلي.

7- يجب على حكومة إقليم كردستان-العراق تنفيذ سياسات تقليل الديون من خلال الإدارة المالية المستدامة و تقليل الهدر من الموارد المالية.

المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية:

- **التقارير والنشرات:**

1- بيان الرسمي من قبل رئيس الحكومة اقليم كوردستان-العراق في 22-5-2020.

2- بيان الرسمي من قبل رئيس الحكومة اقليم كوردستان-العراق في 5-10-2020.

3- بيان مالي حكومة اقليم كوردستان-العراق للسنة 2015 و 2016.

4- صالح،د.مظهر محمد،(2021،)الاستدامة المالية في العراق:التحديات و الفرص،شبكة الاقتصاديين العراقيين.

5- وزارة المالية و الاقتصاد لحكومة اقليم كوردستان،مديرية الموازنة العامة، السجلات الرسمية و استمارة تقديرات الايرادات الموحدة لحكومة اقليم كوردستان ،البيانات الرسمية (غير المنشورة).

6- وزارة المالية و الاقتصاد لحكومة اقليم كوردستان،مديرية الموازنة العامة،البيانات الرسمية (غير المنشورة).

- **البحوث:**

1- الاعرجي،كاظم سعد عبد الرضا والسلطاني،ياسين نادب علي خليل(2021)،تحليل واقع الاستدامة المالية في العراق للمدة(2004-2019)مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية و الادارية و المالية،المجلد13،العدد1.

2- بن دعاس،زهير و رقوب،نريمان(2019)تحليل مؤشرات الأستدامة المالية و متطلبات ترسيخها في الجزائر، The Cahiers du Cread, vol. 34 - No. 2 – 2018.

3- الحسني ،عيادة سعيد حسين و سالم ،محمد رحيم،(2020) استدامة المالية العامة وسبل تحقيقها في العراق،مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية،المجلد 12،العدد29.

4- سماقةيي ،ايوب انور حمد و باداوةيي،سردار عثمان،(2015)، تحليل الأستدامة المالية في اقليم كوردستان-العراق،مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية،المجلد17،العدد13.

5- صفوت، عمرو هشام محمد، حسين، عماد حسن(2017) ترشيد الانفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 25.

6- قروف،محمد كريم و العمراوي،سليم (2020) قياس و تحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الأقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2018)،مجلة جامعة المعرفة ،المجلد 6 ،العدد 2.

7- محمد ، عمرو هشام ، حسين ، عماد حسن (2016) متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 55.

8- مراد،بوعيشاوي و عماد،غزازي(2021)الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات اسعا النفط(دراسة تحليلية للفترة 200-2020)،مجلة الابداع،المجلد11،العدد2.

- **الرسائيل والاطاريح الجامعية:**

1- احمد،بوحبل(2021) الشمول المالي و اثره على الاستدامة المالية دراسة حالة دول الجزائر،تونس و المغرب،رسالة الماجستير ،المركز الجامعي عبدالحفيظ بو الصوف ميلة،معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية و التجارية.

2- -الحيدري،هيوا عثمان اسماعيل(2014)تحليل أثر تقلبات سعر الصرف الاجنبي في الموازنة العامة لأقليم كوردستان – العراق للمدة 1997-2013،رسالة ماجستير،قسم الاقتصاد،كلية الادارة و الاقتصاد،جامعة صلاح الددين –اربيل.

3- الريفي،حسام خالد حسين(2014) العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية،رسالة الماجستير،قسم اقتصاديات التنمية ، كلية التجارة،الجامعة الاسلامية،غزة ،فلسطين.

4- محمد،احمد محمد رفعت خميس فؤاد(2012)دور الحكومة في تحقيق الاستدامة المالية و الاقتصادية للموازنة العامة للدولة في مصر، اطروحة دكتوراه، جامعة بنها،كلية الحقوق،قسم الاقتصاد و المالية العامة،مصر.

ثانياً: المصادر باللغة الكوردية:

1- سماقةيي ، أيوب أنور حمد ،(2014)، دارايي طشتى ، ضائي حةوتةم ، هةوليَر، عيَراق.

ثالثاً : المصادر الأجنبية:

1- European Comission, Fiscal Sustainability Report 2012.p1.

2- IMF,Assessing Sustainability, Prepared by the Policy Development and Review Department, 2002,p5.

3- Nigel Chalk & Richard Hemming (2000), Assessing Fiscal Sustainability in theory and practice, IMF, Working Paper, WP \00\81.

4- OECD Department of Economic and statistics, Working Paper No. 79, 1990, p.2.

5- RoLand Sturm & Markus M. Muller (1999) public deficits, Addison-Wesley, New york, p 6.